



الرقم: م د ٣٥ / ٢٠١٥

التاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠١٥

يهدى الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف أطيب تحياته إلى
مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

إلحاقاً لمذكرة الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف رقم
٢٠١٥/٣٢ بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٥، المتضمنة معلومات واردة من وزارة الشؤون
الاجتماعية والعمل لدولة الكويت تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال
الجنسي للأطفال التي ستدرج في تقرير مكتب المفوضية السامية الذي سيقدم إلى مجلس
حقوق الإنسان في دورته (٣١) عملاً بالقرار رقم ٢٨/١٩.

يورد لكم الوفد الردود الواردة من وزارة الصحة ومن الأمانة العامة للمجلس الأعلى
للتخطيط والتنمية في هذا الشأن.

رد وزارة الصحة

تضع وزارة الصحة حقوق الطفل على قمة أولوياتها وبرامجها الوقائية والعلاجية
والتأهيلية. وقد قامت الوزارة في هذا الشأن باتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية من
أبرزها:-

- تشكيل لجان لحماية حقوق الطفل في المستشفيات والمناطق الصحية.
- إنشاء مكتب لحقوق الطفل تحت مظلة قساع الشؤون القانونية بالوزارة.
- إصدار قرارات وزارية وإدارية لحماية حقوق الطفل من بينها - القرارات الوزارية
أرقام (٢٠١٣/٧، ٢٠١٤/١٢٧) والقرارات الإدارية (٢٠١٤/٥١٦١)،



(٢٠١٥/١٥٢٧).

- تنفيذ برامج تدريبية للأطباء والهيئة التمريضية ومقدمي الرعاية الصحية لتوعيتهم بحقوق الطفل، وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتعامل مع حالات انتهاكات حقوق الطفل، وتقديم الدعم والرعاية لتلك الحالات.
 - هذا وقد تمت إقامة البرامج التدريبية بالتعاون مع جامعة الكويت والوزارات والجهات الحكومية، والمجتمع المدني.
 - تنفيذ حملات إعلامية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة وبيث رسائل توعية بحقوق الطفل، وتقديم الدعم لحالات الإساءة والإهمال.
 - تنفيذ وصميم موقع الكتروني خاص بالبرنامج الوطني لحقوق الطفل.
 - تبسيط إجراءات إصدار شهادات الميلاد للمواليد من إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات ووفقاً للقانون والقرارات المنظمة لذلك.
 - التعاون مع مختلف الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية لتبادل الآراء والخبرات وتنفيذ البرامج المشتركة لتعزيز ثقافة حقوق الطفل، وحشد الدعم لتنفيذ السياسات وإجراءات العمل المراعية لحقوق الطفل وبما يتفق مع دستور دولة الكويت والقوانين ذات الصلة وبصفة خاصة القانون رقم (٢١) لسنة (٢٠١٥) في شأن حقوق الطفل، والبنود المتعلقة بالرعاية الصحية للأطفال بالقانون ولائحته التنفيذية.
 - إدراج حقوق الطفل ضمن الخطة الإنمائية للدولة وبرامج عمل وزارة الصحة.
- وترحب وزارة الصحة بتخصيص يوم كامل من اجتماعات المجلس عن موضوع



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي للأطفال، وترحب بالمشاركة في الاجتماع.

رد الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

يشكل الأطفال في عصر العولمة الفئة الأكثر حساسية وخطورة فيما يتعلق بالتأثيرات الثقافية والميديا الحديثة التي يفرضها النظام العالمي الجديد. فالسمات والخصائص الثقافية التي يكتسبها الفرد في مرحلة الطفولة تشكل الشخصية المرجعية لوجوده وحياته في مختلف مراحل الحياة القادمة. فالإنسان يتبلور في مرحلة الطفولة، ويتشكل روحياً وإنسانياً وأخلاقياً بطريقة يصعب معها في المستقبل إحداث أي تغيير أو تبديل مهما كان نوعه. فإدراك الطفل للعالم وموقفه من الوجود ونظامه الإدراكي وعاداته العقلية وقدراته الإبداعية جميعها تتحدد بصورة أساسية في مرحلة الطفولة، لا سيما المرحلة الأخيرة من طفولته. لذا يجب الاحتراس من مطارق ثقافة العولمة الساعية إلى تذيب الثقافة العربية والمحلية وهدم مكوناتها، وتدمير أسسها الإنسانية.

وتمثل محاولات استغلال الأطفال جنسياً عبر الانترنت تحدياً يواجه أغلب الدول ويعود بروز هذه الظاهرة إلى انتشار خدمات الانترنت والهواتف المحمولة والفضائيات.

ومن الجدير بالذكر أن حق الطفل في عدم الإساءة إليه أو استغلاله بأي شكل من الأشكال من الضمانات القانونية التي كفلها الدستور والقوانين الاجتماعية المعمول بها بدولة الكويت، حيث نصت المادة العاشرة من الدستور على " ترعى الدولة حق النشء وتحمية من الاستغلال وتقوية الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".



دور الكويت في حماية الطفل من العولمة ووسائل التكنولوجيا الحديثة:

أولاً: سعت الكويت إلى وضع قواعد محددة وواضحة لتوفير الحماية للأطفال من خلال وضع أطر تشريعية وفقاً لما تنص عليه الاتفاقيات الدولية، فقد صدر قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل، والذي تطرقت المادة (٧١) منه في الباب الثامن إلى تعريف الإساءة الجنسية واستغلال الطفل في أغراض الدعارة أو إنتاج الصور العارية أو استغلاله لأغراض جنسية عبر وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت. كما نصت المادة (٨٨) في الباب التاسع الخاص بالمعاملة للمعتدي على الطفل على "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تجاوز خمسين ألف دينار كل من استورد أو صدر أو أنتج أو أعد أو عرض أو طبع أو روج أو حاز أو بث أي أعمال إباحية يشارك فيها أطفال أو تتعلق بالاستغلال الجنسي للطفل، ويحكم بمصادرة الأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والأموال المحصلة منها، وغلق الأماكن محل ارتكابها، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسني النية.

كما يعاقب بذات العقوبة كل من:

- أساء استخدام الحاسب الآلي أو الانترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة أو غيرها من الوسائل لإعداد أو لحفظ أو لمعالجة أو لعرض أو لطباعة أو لنشر أو لترويج أنشطة أو أعمال إباحية تتعلق بتحريض الأطفال أو استغلالهم في الدعارة والأعمال الإباحية أو التشهير بهم أو بيعهم.

- أساء استخدام الحاسب الآلي أو الانترنت أو شبكات المعلومات أو الرسوم المتحركة



لتحريض الأطفال على الانحراف أو لتسخيرهم في ارتكاب جريمة أو على القيام بأنشطة أو أعمال غير مشروعة أو منافية للآداب، ولو لم تقع الجريمة فعلاً (مرفق).

ثانياً: إن الخطة الإنمائية للسنوات (٢٠١٦/٢٠١٩-٢٠٢٠) قد تضمنت سياسات متعلقة بحماية الطفل من الاستغلال بأنواعه وهي:

- تطوير الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية وتوفير البيئة السليمة لجميع الأطفال وتنمية مواهبهم وقدراتهم من خلال الارتقاء بمستوى ثقافة الطفل تربوياً ودينياً وذهنياً وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني وإنشاء حدائق نموذجية للأطفال وتوعية الأسر بنظم التغذية السليمة للطفل.

- وضع آلية للكشف المبكر عن حالات العنف والانحراف والاستغلال بأنواعه الواقعة على الأطفال والأحداث وذوي الإعاقة وعلاجها من خلال إنشاء نظام لاكتشاف حالات الأطفال الذين يتعرضون للعنف الجسدي والبدني وعلاجه مبكراً وتوفير الرعاية الوقائية والعلاجية للأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف وتأهيل الأحداث وإعادة دمجهم في المجتمع وذلك بتظافر جهود وزارات الدولة ذات الشأن ومؤسسات المجتمع المدني.

كما شاركت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في خطة التنمية للعام (٢٠١٤/٢٠١٥) في حماية الطفل من خلال مشروع (حماية الطفل من العنف والاستغلال).

ثالثاً: تم إنشاء رابطة حقوق الأطفال الكويتية عام ٢٠٠٨ تحت مظلة الجمعية الطبية الكويتية لتعزيز حماية الأطفال في الكويت ودعم حقوقهم وتهدف الرابطة إلى:

- حماية الطفل من الإساءة والتعذيب والإهمال.
- توعية الهيئة الطبية والمجتمع بهذه الظاهرة وبالمسؤوليات القانونية



والسريرية.

○ جمع المعلومات عن مدى انتشار إهمال الأطفال وسوء معاملتهم في الكويت.

○ تشجيع التأهيل البدني والنفسي للطفل المعرض لسوء المعاملة أو الإهمال.

○ تقديم برامج اجتماعية وقائية لحماية الأطفال من الإساءة والإهمال.

○ رصد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل كما اقترتها دولة الكويت.

○ زيادة التعارف بين المعاملين والمهتمين بحقوق الأطفال.

○ السعي لتدعيم كل ما يصب في مصلحة الطفل بصفة.

وقامت الرابطة بعمل دراسات بالتعاون مع جامعة الكويت بالإضافة إلى العديد من الحملات الإعلامية التوعوية لإبراز دور الرابطة في تفعيل مواد قانون حقوق الطفل.

التوصيات:

ولتحقيق حماية الطفل من أخطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستغلال الجنسي،

لا بد من التركيز على بعض الجوانب التي تسعى لتحقيق الأمان المطلوب للطفل من

الأخطار المحيطة به من جراء انتشار سوء استخدام التكنولوجيا وهي:

- تفعيل مواد قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل.

- خلق آليات الكشف والمعلومات للأطفال بما في ذلك خطوط ساخنة للإبلاغ عن

حوادث العنف والسلوكيات المريبة، وتعزيز القدرة على الرقابة ضد الاستغلال

الجنسي للأطفال على شبكة الانترنت.

- تشكيل لجنة لحماية الطفل من جرائم الاستغلال الجنسي عبر الانترنت



- بالاشتراك مع الجهات المعنية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة
الداخلية - وزارة التربية - هيئة الاتصالات).
- انشاء قاعدة بيانات وطنية وربطها بقواعد بيانات المنظمات العالمية التي تعني
بجرائم الأطفال عبر الانترنت.
- للنهوض بثقافة الطفل وكسبها مناعة صعوبة الاختراق يجب العمل في اتجاه
بناء ثقافة نقدية، والتي يمكنها أن تتجاوب مع العصر بتحدياته، وإشكالاته،
فالطموحات والأهداف يجب أن تتسجم مع طبيعة التحديات التي يفرضها النظام
الفكري الجديد للعولمة والحدثة. وفي هذا المستوى يجب على التربية أن تشكل
نسقاً استراتيجياً في التكوين الثقافي للطفل في زمن التحديات الكبرى، مرتكزاً
على الثوابت التالية:

- بناء العقل النقدي
- بناء العقل المتسائل
- بناء العقل النسبي
- بناء العقل على مبدأ الاختلاف
- بناء العقل على مبدأ التغيير الدائم
- توجيه التعليم توجيهها إشكالياً
- بناء العقل العالمي (فكر عالمياً وتصرف محلياً)
- بناء العقل الحداثي
- بناء العقل الشمولي
- بناء العقل المعقد
- بناء العقل المستقبلي



وفي هذا الصدد، يقول الفين توفلر: "يجب أن نشجع الناس منذ طفولتهم على التأمل
الحر البشري. إننا نعطي أولادنا دراسات في التاريخ. فلم لا نعطيهم دراسات في المستقبل
واحتمالاته بطريقة منهجية.

وأخيراً، يمكن القول بأن قدرات الإنسان التقليدية على تكيف وحل المشكلات، ومواجهة
المستجدات فقدت مشروعيتها وفعاليتها في مواجهة المستجدات والاستحقاقات الجديدة
التي تفرضها مرحلة العولمة. وبعبارة أخرى، فإن جهاز الإنسان التكيفي الذي تطور في
بيئة تقليدية أصبح غير قادر على الاشتغال في ظروف ثقافية جديدة تتصف بطابع
الشمول والتعدد.

وينتهز الوفد الدائم لدولة الكويت هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوضية السامية
لحقوق الانسان عن فائق امتنانه وتقديره.

United Nations High Commissioner for Human rights
Palais des Nations
CH 1211 Geneve 10



ع/غ/د/ر ب